البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

الإدارة العامة

F.S - THBK OPEN FUND - 24/3/2010

الرقم : خ2010/199/100
التاريخ : 2010/03/22

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم
رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية
عمان – الأردن

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: صندوق الأوراق المالية الأردنية - بنك الإسكان للتجارة والتمويل

عملاً بأحكام المادة 43 من قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 ، والمادة (25) من تعليمات الاستثمار المشترك رقم (2) لسنة 1999 الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، والمادة رقم (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة ،نرفق لكم طيه ، بصفتنا أمين الاستثمار لصندوق الأوراق المالية الأردنية – بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، القوائم المالية المراجعة والمقارنة للصندوق عن الفترة المنتهية في 31 كانون أول 2009 متضمنة تقرير مدقق الحسابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عبد الكريم الكبـــاريتي
رئيس مجلس الإدارة

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
٢٠١٠
الرقم المسلسل ٥٨٠٩
رقم الملف
الجهة المحول

نسخة: صندوق الأوراق المالية الأردنية – بنك الإسكان للتجارة والتمويل

صندوق بريد : ٩٧٧٦ عمان : ١١١٩٠ الأردن
هاتف : ٥٦٩٩٠٠٠ (٦ ٩٦٢)
فاكس : ٥٦٨٥٦٠٤ (٦ ٩٦٢)
سويفت : JKBAJOAM
E-mail:webmaster@jkbank.com.jo
http://www.jordan-kuwait-bank.com

تقرير لجنة الإدارة عن أعمال الصندوق و الخطة التشغيلية و التوقعات المستقبلية لعام 2010 :

✓ أداء سوق بورصة عمان :

شهدت بورصة عمان انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2009، حيث انخفض المؤشر الحر بما نسبته 8.15% مقارنة مع عام 2008 ليغلق بذلك المؤشر عند 2533.5 نقطة. وقد حاز المؤشر المالي على أكبر نسبة انخفاض وبمعدل 16.13%.

وعلى مستوى أحجام التداول، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 لتصل إلى 9.134 مليار دينار وذلك بنسبة انخفاض عن العام 2008 بلغت 53.97% نتيجة للإنخفاض الملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال الى البورصة، هذا وقد حظي قطاع الصناعة بأكبر نسبة انخفاض في أحجام التداول لتبلغ 1.255 مليار دينار في نهاية عام 2009 مقارنة مع 4.850 مليار في عام 2008. اما على صعيد عدد الأسهم، ارتفعت عدد الأسهم المتداولة بنسبة 11.40% في عام 2009 مقارنة مع العام السابق لتبلغ 5.728 مليار سهم، حيث نال القطاع المالي على أعلى نسبة ارتفاع من حيث عدد الأسهم المتداولة وبمعدل 31.65%.

قائمة التغيرات في الأداء ما بين عامي 2008 و 2009

القطاع	المؤشر %	حجم التداول %	عدد الأسهم %
القطاع المالي	-16.13%	-37.24%	31.65%
قطاع الخدمات	4.07%	-68.76%	-1.62%
قطاع الصناعة	0.10%	-74.12%	-40.40%
المؤشر العام	**-8.15%**	**-53.97%**	**11.40%**

و بهذة المعطيات فقد يتبين لدينا ان أداء بورصة عمان قد تفاعل مع التطورات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية ومن ضمنها الاقتصاد الأردني، حيث تراجعت أسعار الأسهم إلى مستويات اقل من قيمتها العادلة بكثير وذلك نتيجة التوقعات المتشائمة لأداء الشركات خلال السنتين القادمتين، بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية إلى السوق سواء من المستثمرين غير الأردنيين (و التي انخفضت نسبة مساهمتهم بالقيمة السوقية لبورصة عمان بنسبة 0.36% عن العام السابق لتصل الى 48.88%) أو الفئات الشعبية من المستثمرين الأردنيين وهذا الوضع صحي ومتوقع، و بذلك فأن توقعاتنا المبدئية تشير إلى أن السوق يتجه إلى جولة تصفيات قريبة سنشهد فيها دخول مستثمرين جدد تحوطوا لهذه التوقعات وحافظوا على معدلات سيولة عالية تمكنهم من اقتناء مصالح مؤثرة في شركات واعدة وبأسعار تقل كثيرا عن القيم الحقيقية للأصول.

✓ نشاط صندوق بنك الإسكان للتجارة و التمويل / صندوق الأوراق المالية :

- يُعتبر صندوق بنك الأسكان من أكبر و أقدم صناديق الإستثمار متغيرة رأس المال في المملكة الهاشمية الأردنية حيث يبلغ رأسماله حالياً 8.91 مليون دينار أردني و بلغ صافي وحدة موجودات الصندوق حسب آخر تقييم 78.856 دينار في 2009/12/31 .

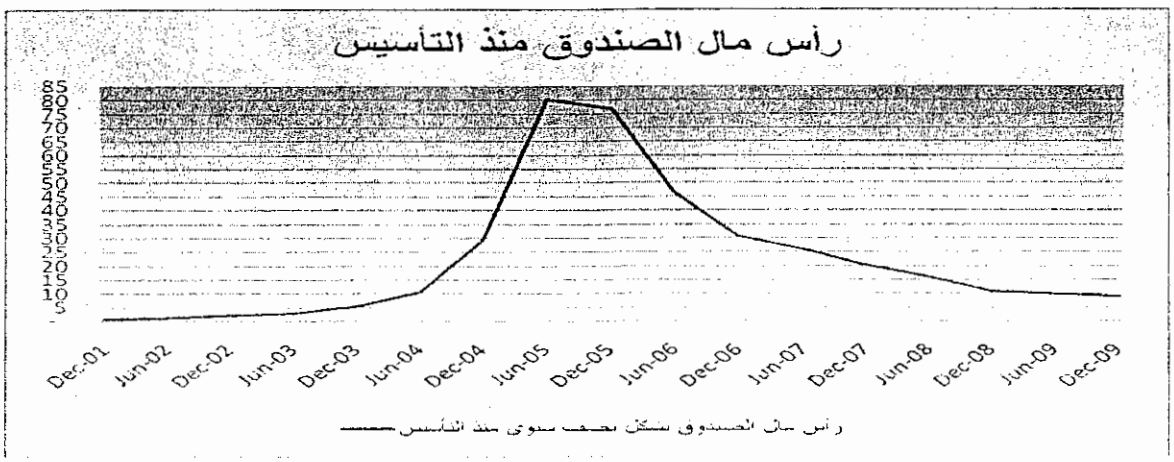

- بلغ معدل العائد المتحقق منذ بداية العام و لغاية 2009/12/31 مقارنة مع عام 2008 :

السنة	صندوق بنك الإسكان	مؤشر البورصة (غير المرجح)	مؤشر البورصة للأسهم الحرة	مؤشر البورصة (المرجح)
2009	1.82%	(14.39)%	(8.15)%	(11.58)%
2008	(14.60)%	(31.29)%	(24.94)%	(16.97)%

- بلغ معدل العائد منذ التأسيس (99شهرا) محسوبا على أساس سنوي و لغاية 2009/12/31 مقارنة مع عام 2008 :

السنة	صندوق بنك الإسكان	مؤشر البورصة (غير المرجح)	مؤشر البورصة للأسهم الحرة	مؤشر البورصة (المرجح)
2009	26.09%	9.22%	20.72%	31.10%
2008	28.91%	14.57%	26.89%	41.82%

- بلغ عدد الوحدات المصدرة خلال عام 2009 مقارنة مع 2008 :

السنة	عدد الوحدات المصدرة	مبلغ الوحدات المصدرة	عدد العملاء
2009	2,164	173,899	15
2008	43,404	4,591,171	50

- بلغ عدد الوحدات المطفأة خلال عام 2009 مقارنة مع 2008 :

السنة	عدد الوحدات المطفأة	مبلغ الوحدات المطفأة	عدد العملاء
2009	30,996	1,986,407	131
2008	126,366	12,010,968	567

- بلغ صافي موجودات الصندوق في نهاية شهر 2009/12 بعد الاكتتابات والإطفاءات حوالي 8.91 مليون دينار مقارنة مع 10.96 مليون دينار في نهاية عام 2008.
- بلغ عدد الوحدات القائمة 113,034 وحدة تعود ل 535 عميل (مقارنة ب 135,787 وحدة في نهاية عام 2008 تعود ل 602 عميل).
- يُعد توزيع اصول الصندوق من اكثر التوزيعات ذات السياسة المتحفظة في ظل الظروف الراهنة كما هو موضح بالرسم البياني ادناه:

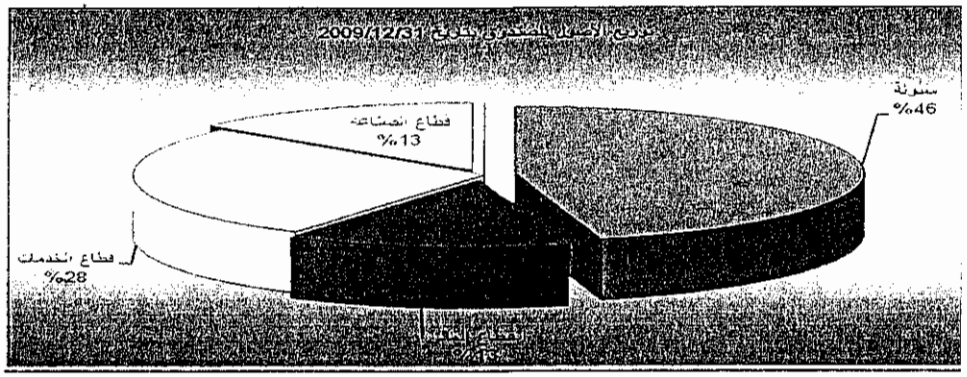

- أكبر خمسة مساهمات في الصندوق نسبة الى راس مال الصندوق كما هو في 2009/12/31 :

البنك العربي	5.62%
الأتصالات الأردنية	3.76%
زارة للاستثمار	3.25%
كهرباء محافظة اربد	2.74%
مسافات للنقل المتخصص	2.67%

✓ **البيئة التشريعية لصناديق الإستثمار :**

تُعد صناديق الإستثمار المشترك الثابته و المتغيرة راس المال من أهم أدوات الإستثمار في أسوق راس المال، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تدير و تحافظ على مدخرات صغار المستثمرين و موجودات الجهات الأعتبارية غير المتخصصة و المستثمرين الأجانب، بالإضافة الى دورها في مأسسة العملية الإستثمارية في سوق راس المال لما توفره من إدارة محترفة للقرارات الإستثمارية و تقلل من الاثار السلبية للمضاربات غير المبررة.

و بناءاً علية و بعد صدور قانون الهيئة المعدل و المؤقت لعام 2002 فقد برز خلل تشريعي في باب صناديق الإستثمار المشترك تعذر معه إصدار تعليمات الإستثمار المشترك، و منذ ذلك التاريخ توقف العمل على تأسيس و ترخيص صناديق الإستثمار المشترك الجديدة فضلاً عن عدم إمكانية توفيق أوضاع الصناديق القائمة مع متطلبات القانون و التي هي بحاجة الى استبدال تعليمات الإستثمار المشترك القائمة لإنجازها، كما ترافق ذلك مع عدم وضوح رؤية بشأن معالجة المعاملة الضريبية لصناديق الإستثمار.

و علية فإننا نعتقد انة يتوجب على الجهات الرقابية و الحكومية السعي الحثيث لإنجاز تعديلات مهمة على قانون هيئة الأوراق المالية المؤقت و بما يساعد و يشجع شركات الخدمات المالية و البنوك على تأسيس الصناديق الإستثمارية و تعميم ثقافتها بين جمهور المستثمرين بالاضافة الى استقطاب الشركات المالية الإقليمية و العالمية لتأسيس و تسجيل صناديق الإستثمار مختلفة الأغراض في المملكة الأردنية الهاشمية و ذلك بهدف تطوير وضع المملكة لتصبح مركز مالي مهم في المنطقة.

✓ **الخطة التشغيلية و التوقعات المستقبلية :**

كما هو مبين أعلاه فقد عانى سوق بورصة عمان منذ ثلاث سنوات من حالة تراجع شاملة اثرت على مؤشرات النشاط و مؤشرات الأداء للسوق حيث يشهد حالياً تراجع شامل في أسعار كافه الشركات المدرجة للتداول وصلت معها الأسعار إلى مستويات سوقية أقل بكثير من قيمتها العادلة، ذلك نظراً للتأثيرات الخارجية بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية و التي أثرت على حركة تدفق الأموال بشكل سلبي على سوق بورصة عمان، و لذلك فقد راعت لجنة إدارة الصندوق رفع مستويات السيولة في الصندوق إلى مستويات أعلى من المعدلات الطبيعية لمواجهة ظروف تراجع الأسعار و زيادة معدلات الإنسحاب للمستثمرين الصغار من الصندوق و السوق بشكل عام.

إن توقعاتنا تشير إلى أن بوادر الإنفراج في مستويات السيولة ستظهر اعتباراً من النصف الثاني من العام الحالي، حيث سيتم تركيز الجهود لتعزيز مراكزنا في إستثمارتنا القائمة فضلاً عن بناء مراكز مالية و الدخول في مساهمات جديدة أعطت نتائجها بداية انتعاش في مؤشراتها المالية، بالإضافة الى تركيز جهودنا على استقطاب المزيد من المستثمرين للدخول في الصندوق و حث المستثمرين القائمين على تعزيز استثماراتهم بما يوفر للصندوق الأموال اللازمة للدخول في فرص استثمارية مجدية و واعدة.

صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية

(صندوق استثماري مفتوح)

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

إرنست ويونغ
ارنست ويونغ الاردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨ المملكة الاردنية الهاشمية
تلفون ٥٥٠٢٦٠٠ / ٥٥٠٢٦٠١
فاكس ٥٥٠٢٦٠٠ / ٥٥٠٢٦٠١
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مدير الاستثمار لصندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لصندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية (صندوق استثماري مفتوح) والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وقائمة التشغيل وقائمة التغيرات في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن مدير الاستثمار مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لنشرة اصدار الصندوق. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي ذي صلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استنادا إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على ادلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند الى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال او الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للصندوق ذي الصلة باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، اضافة الى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن ادلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر اساسا لإبداء الرأي.

الـــــرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لصندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل / صندوق الأوراق المالية الأردنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لنشرة اصدار الصندوق.

إرنست ويونغ/ الأردن
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن
بشر إبراهيم بكر
ترخيص رقم ٥٩٢ فئة (أ)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠١٠

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

صندوق بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الأوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
الموجودات	دينـــــار	دينـــــار
أرصدة لدى البنك	٤ر٣٩٣ر٢٢٥	٤ر٠٢٤ر٥٢٩
موجودات مالية للمتاجرة	٤ر٨٥٨ر٥٧٠	٧ر١٨٧ر٣٨٨
أرصدة مدينة أخرى	٦ر١٢٠	٥ر٠٩١
مجموع الموجودات	٩ر٢٥٧ر٩١٥	١١ر٢١٧ر٠٠٨
المطلوبات		
مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	٣٦٦ر٤٨٥	٢٥١ر٧٢٧
مجموع المطلوبات	٣٦٦ر٤٨٥	٢٥١ر٧٢٧
صافي الموجودات		
صافي الموجودات يتمثل فيما يلي:		
رأس المال المستثمر	٢ر٨١٨ر٨٧٥	٣ر٥٣٩ر٦٧٥
الزيادة المتراكمة في صافي الموجودات	٦ر٠٧٢ر٥٥٥	٧ر٤٢٥ر٦٠٦
مجموع صافي الموجودات	٨ر٨٩١ر٤٣٠	١٠ر٩٦٥ر٢٨١
	فلـس/دينـــار	فلـس/دينـــار
قيمة الوحدة الاستثمارية	٧٨/٨٥٦	٧٧/٤٤٦
عدد الوحدات الاستثمارية	١١٢ر٧٥٥	١٤١ر٥٨٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ الى ٥ جزءا من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
قائمة التشغيل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	إيضاحات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينـــــــار	دينـــــــار
الإيرادات –			
إيرادات فوائد		١٧٨ر٠٠٩	١٦٣ر٢٩٩
صافي التغير في قيمة موجودات مالية للمتاجرة		(٤٦٨ر٤٧٧)	(٣ر٢٥٥ر٤٥٢)
أرباح بيع موجودات مالية للمتاجرة		٦٧٠ر٤٣١	٢ر٢١٥ر٢٣٣
عوائد توزيعات أسهم		٢٤١ر١١٩	٤٦٦ر٦٠٩
صافي الإيرادات (الخسائر)		٦٢١ر٠٨٢	(٤١٠ر٣١١)
المصاريف –			
عمولة إدارة الصندوق	٤	٤٨ر٤٥٩	٨٢ر٥٣٢
عمولة أمانة الصندوق	٤	٢٤ر٢٣٠	٤١ر٢٦٦
عمولة أداء	٥	٢٢٩ر٥٦٩	٥٩٠ر٤٦٤
عمولات وساطة		٩٢ر٧٢٣	٣٦٤ر٣٥٩
مصاريف دعاية وإعلان		٩ر٥٠٩	١٨ر٤٩٦
مخصص التزامات محتملة		١٥ر٠٠٠	٦٥ر١١٨
أخـــرى		٦ر٧٢٣	٦ر٧٢٦
مجموع المصاريف		٤٢٦ر٢١٣	١ر١٦٨ر٩٦١
صافي الزيادة (النقص) في الموجودات من التشغيل		١٩٤ر٨٦٩	(١ر٥٧٩ر٢٧٢)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ الى ٥ جزءا من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	رأس المال دينار	الزيادة المتراكمة في صافي الموجودات دينار	مجموع صافي الموجودات دينار
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٩	٣ر٥٣٩ر٦٧٥	٧ر٤٢٥ر٦٠٦	١٠ر٩٦٥ر٢٨١
استرداد وحدات استثمارية	(٧٧٤ر٩٠٠)	(١ر٦٦٦ر٤٢٥)	(٢ر٤٤١ر٣٢٥)
إصدار وحدات استثمارية	٥٤ر١٠٠	١١٨ر٥٠٥	١٧٢ر٦٠٥
صافي الزيادة في الموجودات من التشغيل للسنة	-	١٩٤ر٨٦٩	١٩٤ر٨٦٩
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩	٢ر٨١٨ر٨٧٥	٦ر٠٧٢ر٥٥٥	٨ر٨٩١ر٤٣٠
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٨	٥ر٦١٣ر٧٢٥	١٤ر٧٤٩ر٦٣٢	٢٠ر٣٦٣ر٣٥٧
استرداد وحدات استثمارية	(٣ر١٥٩ر١٥٠)	(٩ر٢١٦ر٦٤٨)	(١٢ر٣٧٥ر٧٩٨)
إصدار وحدات استثمارية	١ر٠٨٥ر١٠٠	٣ر٤٧١ر٨٩٤	٤ر٥٥٦ر٩٩٤
صافي النقص في الموجودات من التشغيل للسنة	-	(١ر٥٧٩ر٢٧٢)	(١ر٥٧٩ر٢٧٢)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	٣ر٥٣٩ر٦٧٥	٧ر٤٢٥ر٦٠٦	١٠ر٩٦٥ر٢٨١

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ الى ٥ جزءا من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	إيضاحات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينـــــــار	دينـــــــار
الزيادة (النقص) في صافي الموجودات من التشغيل		١٩٤ر٨٦٩	(١ر٥٧٩ر٢٧٢)
التغير في الموجودات والمطلوبات –			
موجودات مالية للمتاجرة		٢ر٣٢٨ر٨١٨	١٠ر٩٢٤ر٤٧٥
أرصدة مدينة اخرى		(١ر٠٢٩)	٢٠٠ر٢٥٧
مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة اخرى		١١٤ر٧٥٨	(٢٤٣ر٠٢١)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		٢ر٦٣٧ر٤١٦	٩ر٣٠٢ر٤٣٩
الانشطة التمويلية –			
وحدات استثمارية مستردة خلال السنة		(٢ر٤٤١ر٣٢٥)	(١٢ر٣٧٥ر٧٩٨)
وحدات استثمارية مكتتب بها خلال السنة		١٧٢ر٦٠٥	٤ر٥٥٦ر٩٩٤
صافي التدفق النقدي (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		(٢ر٢٦٨ر٧٢٠)	(٧ر٨١٨ر٨٠٤)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		٣٦٨ر٦٩٦	١ر٤٨٣ر٦٣٥
النقد وما في حكمه في بداية السنة		٤ر٠٢٤ر٥٢٩	٢ر٥٤٠ر٨٩٤
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		٤ر٣٩٣ر٢٢٥	٤ر٠٢٤ر٥٢٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ الى ٥ جزءا من هذه القوائم المالية

صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية
(صندوق استثماري مفتوح)
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

(١) عـــام

قام بنك الاسكان للتجارة والتمويل بصفته مدير الاستثمار بتأسيس صندوق بنك الاسكان للتجارة والتمويل/ صندوق الاوراق المالية الأردنية وهو عبارة عن صندوق استثماري متغير رأس المال مسجل وفقاً لأحكام المادة (٤٤) من قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ ويقع مركزه الرئيسي في عمان الشميساني. وقد تمت الموافقة على إنشاء الصندوق بموجب كتاب هيئة الأوراق المالية رقم (١١٥٠/١١٠٤/١/٢) بتاريخ ٢٧ حزيران ٢٠٠١ وقد بدأ الصندوق مزاولة أعماله بتاريخ أول تشرين الاول ٢٠٠١.

تم تعيين البنك الأردني الكويتي كأمين استثمار .

بلغت عدد الوحدات الاستثمارية المكتتب بها والمدفوعة القيمة ٧٥٥ر١١٢ و ٥٨٧ر١٤١وحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ على التوالي.

يتم استثمار موجودات الصندوق في الأسهم والأوراق المالية الأردنية المرتبطة بالأسهم والسندات الصادرة عن الحكومة الأردنية والمؤسسات العامة والشركات المساهمة العامة المسجلة في الأسواق الأردنية.

(٢) ملخص لأهداف الاستثمار والأسواق المعتمدة والقواعد العامة للاستثمار

أهداف الاستثمار -

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي متوسط إلى طويل الأجل في صافي قيمة الموجودات عن طريق زيادة القيمة السوقية للأوراق المالية المستثمر بها إضافة إلى إيرادات الفوائد المتحققة على الودائع المصرفية وأدوات الدين، وإيرادات توزيعات الأرباح المتحققة على استثمارات الصندوق في أسهم الشركات المساهمة العامة.

كما يهدف الصندوق إلى السيطرة على المخاطر المرتبطة بسوق راس المال الاردني عن طريق توزيع استثمارات الصندوق بين الأوراق الاستثمارية المتاحة وفي مختلف القطاعات الاستثمارية بصورة تسمح بالتقليل من مخاطر الاستثمار وتحقيق اعلى عائد ممكن.

السياسة الاستثمارية –

يستثمر الصندوق موجوداته في الأدوات الاستثمارية التالية:

- الأسهم والأوراق المالية المرتبطة بأسهم الشركات المساهمة العامة والمدرجة للتداول في السوق المالي والشركات حديثة التأسيس.

- الحصص، والأوراق المالية المرتبطة بالحصص، للشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة.

- السندات الصادرة عن الحكومات أو المؤسسات العامة ووكالاتها.

- أسناد القرض ذات الدخل الثابت الصادرة عن الشركات المساهمة العامة.

- الودائع وشهادات الايداع البنكية.

- صناديق الاستثمار المشترك الاخرى.

أسس ومعايير وضوابط استثمارات الصندوق –

لتحقيق أهداف الصندوق في تعظيم صافي قيمة موجوداته والتخفيف من مخاطر الاستثمار المختلفة، يلتزم الصندوق بما يلي:

أ- استثمار ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي موجوداته في الودائع وشهادات الايداع البنكية وذلك لضمان مستوى مقبول من السيولة.

ب- عدم استثمار أكثر من ٥٪ من صافي موجوداته في أي شركة أو مصدر واحد، باستثناء الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة الأردنية أو البنك المركزي الأردني أو المكفولة من أي منهما .

ج- عدم استثمار أكثر من ١٠٪ من الأوراق المالية الصادرة عن مصدر واحد (باستثناء تلك الصادرة عن البنك المركزي الأردني).

د- أن لا تزيد الديون والتسهيلات المصرفية التي يحصل عليها عن ١٠٪ من صافي موجوداته.

هـ-عدم استثمار أكثر من ١٠٪ من صافي موجوداته في الأوراق المالية الصادرة عن صناديق الاستثمار الاخرى.

و- أن لا يمارس البيع المكشوف للأوراق المالية.

ز- أن لا يستثمر أمواله في الأوراق المالية الصادرة عن مدير الاستثمار أو أي من الشركات الحليفة أو التابعة له.

ح- عدم استثمار أكثر من ٥٪ من موجوداته في الأوراق المالية غير المدرجة في الأسواق المالية.

(٣) ملخص لأهم الأسس المحاسبية

يتم احتساب صافي قيمة موجودات الصندوق بالدينار الأردني في يوم التقييم بناءاً على الشروط الواردة أدناه:

موجودات الصندوق

يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة والمتداولة في أي من الأسواق المالية حسب سعر إغلاق اليوم السابق ليوم التقييم، وإذا تعذر ذلك يتم التقييم بناءاً على آخر سعر إغلاق متوفر لهذه الأوراق.

يتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة أو غير المتداولة في أي من الأسواق المالية الرسمية بناءاً على الكلفة أو القيمة الناتجة عن إعادة التقييم أيهما أقل. وتتم عملية إعادة التقييم بشكل عادل من قبل مدير الاستثمار بالتعاون مع أمين الاستثمار بناءاً على "القيمة الدفترية" للاستثمار المبنية على القوائم المالية المدققة أو "القيمة العادلة" للموجودات بناءاً على قدرتها في تحقيق إيرادات في المستقبل (أيهما أقل).

يتم احتساب النقد وشهادات الايداع وودائع البنوك بالقيمة الاسمية، كما يتم احتساب الإيراد من الفوائد المتراكمة يومياً.

يتم تقييم الاستثمارات في الصناديق المشتركة والمحافظ والمشاريع الاستثمارية الأخرى بناءاً على احدث قيمة متوفرة لصافي موجوداتها.

يتم تقييم الموجودات بالعملات الأخرى بتحويلها إلى الدينار الأردني حسب الأسعار الوسطية السائدة بتاريخ التقييم.

يتم تسجيل الإيرادات من توزيع الأرباح بعد الإعلان عنها وتحققها بصفة رسمية.

مطلوبات الصندوق

يتم احتساب الفوائد المستحقة عن الاقتراض بشكل يومي.

يتم احتساب مصاريف التشغيل وما قبل التشغيل والمصاريف الجارية في كل يوم تقييم.

يتم احتساب رسوم مدير الاستثمار (بما فيها رسوم الأداء إن وجدت) ورسوم أمين الاستثمار في كل يوم تقييم.

سياسة توزيع الأرباح

لا يقوم الصندوق بتوزيع أرباح ولا يستخدم الأرباح المحصلة من الفوائد على الايداعات البنكية، أو من شهادات الايداع، أو من السندات، أو أرباح الأسهم أو الأرباح الرأسمالية في توزيع أرباح على حملة الوحدات الاستثمارية، وإنما سيتم إعادة استثمارها لزيادة صافي قيمة موجودات الصندوق.

سياسة استرداد الوحدات الاستثمارية

اعتباراً من بداية السنة الثانية للصندوق، تكون الوحدات الاستثمارية قابلة للاسترداد بشكل مستمر شهرياً، وذلك بسعر يحدد بناءاً على صافي قيمة موجودات الصندوق في يوم التقييم الأخير من شهر الاسترداد.

(٤) عمولة إدارة أعمال الصندوق

يمثل هذا البند العمولات المترتبة على الصندوق والتي تشمل عمولة إدارة الاستثمار والذي يخص السادة مدير الاستثمار بواقع ٠ر٥٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق، عمولة أمانة الاستثمار والذي يخص السادة أمين الاستثمار بواقع ٠ر٢٥٪ سنوياً من صافي قيمة موجودات الصندوق وبحد أدنى ١ر٣٠٠ دينار سنوياً. جميع العمولات أعلاه تحسب شهرياً على أساس صافي قيمة موجودات الصندوق في نهاية كل شهر وتدفع شهرياً. التفاصيل موضحة أدناه لكل بند من هذه الرسوم:

	٢٠٠٩	٢٠٠٨
	دينار	دينار
عمولة إدارة الصندوق	٤٨ر٤٥٩	٨٢ر٥٣٢
عمولة أمانة الصندوق	٢٤ر٢٣٠	٤١ر٢٦٦
	٧٢ر٦٨٩	١٢٣ر٧٩٨

(٥) عمولة الأداء

يستحق لمدير الاستثمار عمولة أداء بواقع ٢٠٪ من مبلغ الزيادة في صافي قيمة موجودات الصندوق والتي تزيد عن متوسط سعر فائدة اخر إصدارين من اذونات خزينة لاجل ٦ شهور الصادرة عن البنك المركزي الأردني ويتم تحديد عمولة الأداء وتتراكم شهرياً وتدفع في أخر السنة المالية.